تنجز تقريرها الشهر المقبل

«المرأة والأسرة» بحثت شروط وقواعد منح المرأة قرضا إسكانياً

ناقشت لجنة شؤون المرأة والأسرة التعديلات المقترحة على قوانين الرعاية السكنية للمرأة على أن تستكمل النقاش النهائي في اجتماع سيعقد في 19 أبريل المقبل بحضور وزيرة الإسكان وممثلي بنك الائتمان.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن اللجنة اجتمعت امس بكامل أعضائها لمناقشة موضوع التعديلات المدرجة منذ زمن على جدول أعمالها.

وأضافت أنه كان من المفترض أن تبت اللجنة في هذا الموضوع بشكل نهائي بعد مناقشة التعديلات التي تمت ما بين اللجنة المشكلة من النائب د.عبدالكريم الكندري وفريق فني وقانوني من المؤسسة العامة للرعاية السكنية ومكتب وزيرة الإسكان وبنك الائتمان.

وبينت أن النقاش كان على التعديلات المقترحة على المرسوم رقم 324 لسنة 2011 في شأن شروط وقواعد وإجراءات منح القرض الإسكاني وتوفير السكن الملائم.

وقالت الهاشم «بصفتي رئيسة للجنة مؤمنة بأنه إذا كانت هناك مساواة كما نص عليها الدستور، والعدالة الاجتماعية تتطلب منح الحقوق ذاتها للمرأة والرجل».

وأكدت قناعة اللجنة منذ البداية بوجود حقوق تتعلق بالقرض الإسكاني تمنح للرجل فيجب أن تمنح للمرأة أيضا، موضحة أن الفئات المستحقة للقرض الإسكاني هي المرأة الكويتية المتقدمة لطلب الرعاية السكنية، ومن ضمنها من لم يسبق لهن الزواج أو المطلقات طلاقا بائنا أو الأرامل وكل مواطنة كويتية مسنة بلغت 65 عامًا

وأشارت الهاشم إلى أن اللجنة أضافت تعديلا بأن يشمل القانون المرأة المسنة التي لم يسبق لها الزواج.

وكشفت أن من ضمن التعديلات التي تناولتها اللجنة الا تكون صاحبة الطلب مالكة لعقار تم استملاكه أو تثمينه أو بيعه أو التصرف فيه بأي شكل من الأشكال بمبلغ يزيد عن 300 الف دينار، كما يشترط الا يزيد نصيبها في ذلك التصرف مع مبلغ القرض عن 300 الف دينار كويتي.

وأكدت أن التعديلات تنص على أن يقدم البنك قروضا بدون فوائد وفقا لأحكام هذا المرسوم للمرأة الكويتية المطلقة طلاقا بائنا أو الأرملة ولأي منهما أولاد كويتيين أو غير كويتيين.

وأضافت أن المرأة التي لم يسبق لها الزواج يتم إعطاؤها القرض الإسكاني مع امرأة أخرى من أقاربها من الدرجة الأولى أو الثانية حتى تكون مفهوم الأسرة الكويتية المكونة من شخصين.

وأشارت إلى أن القانون بصيغته السابقة ينص على الا تكون المرأة مالكة لعقار تزيد مساحته على 200 متر أو شريكة في ملكية عقار تكون حصتها فيه بحدود هذه المساحة، ولكن اللجنة عدلت المساحة إلى 100 متر.

وبينت أن شروط الحصول على القرض الإسكاني الا يقل سن الطالبة للقرض عن 21 عامًا وانقضاء عامين على وقوع الطلاق البائن وأن يكون لها أولاد غير متزوجين وقت تقديم الطلب إذا كانت مطلقة أو أرملة.

وأشارت إلى أن اللجنة أضافت على القانون تعديلا يقضي بان تستثنى من شرط إحضار حكم قضائي أو إقرار موثق بثبوت الحضانة إذا بلغ الأولاد سن 15 عامًا والبنت 18 عامًا.

وعن مساواة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولديها أبناء بالمواطن المتزوج من أجنبية، أشارت الهاشم إلى أنه يشترط لطلب القرض الإسكاني أو البيت استمرار الزواج 5 سنوات وأن يكون الزوج مقيمًا في الكويت ووجود أبناء.

وأضافت «كما يشترط على المواطن المتزوج من أجنبية ثبوت استمرار الزواج 5 سنوات ووجود أبناء».

وبينت أنه بالنسبة للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي مقيم في الكويت فيجب أن يكون انقضى على الزواج 5 سنوات، لافتة إلى أن مؤسسة الرعاية السكنية تطلب حاليًا شهادة من المتافذ لضمان ألا يكون الزواج صوريًا.

ولفتت إلى وجود تحايل بان يعقد الزواج أو يتم الطلاق بشكل صوري حتى تأخذ المرأة السكن بصفة إيجارية منخفضة، وفي نفس الوقت تكون المرأة التحقت بزوجها في بلد آخر بعقد زواج جديد.

وأشارت الهاشم إلى أنه سيتم التعديل على قانون الرعاية الإسكانية بأنه لا يشترط اشتراك امرأتين في طلب السكن أو القرض الإسكاني في حالات المرأة الكويتية المطلقة طلاقا بائنا والأرملة وليس لأي منهما أولاد وغير المتزوجة إذا بلغت أي منهن الـ 40 عامًا.

وأكدت أن التعديلات التي قدمتها الحكومة بناء على رأي فني مشكل من قبل مجلس الأمة والحكومة وعليه تم اتخاذ هذه التعديلات وناقشتها اللجنة اليوم. وقالت الهاشم فيما يخص قضية السبعين الف دينار من بنك الائتمان إنني أخذت رأي مدير البنك للاستفسار فيما يخص موضوع المرأة الكويتية المطلقة أو الأرملة التي لديها أبناء لم يتزوجوا بعد.

وتساءلت ماذا سيحدث لهم إن حصلت على قرض السبعين ألفا وتزوج الأبناء فهل يحق منحهم قرضا؟

وأضافت أنه أكد أن الأرملة أو المطلقة التي لديها أبناء لن يتم حرمانهم من الحصول على قرض مستقبلا إن تزوجوا لأن البنك لا يشركهم بالوثيقة ولا بالعقد مع والدتهم المطلقة أو الأرملة.

وأكدت الهاشم أنه تم الاتفاق على نقل الكثير من الاختصاصات لجزء من مهام المؤسسة ومنها أن يتم تأجير سكن ملائم للكويتية التي لديها أولاد والمتزوجة من مقيم غير كويتي ومقيم في الكويت لمدة خمس سنوات وليس لها أولاد.

وأضافت وكذلك المرأة الكويتية المطلقة طلاقا بائنا والأرملة التي ليس لديها أولاد والمرأة الكويتية التي بلغت الأربعين عامًا ولم تتزوج وذلك لفك التشابك الموجود حاليًا.

وعن حكم المحكمة الدستورية قالت الهاشم إن الحكم واضح في عدم مساواة الرجل والمرأة في النزاع بشأن القرض الإسكاني والسكن، مضيفة أننا الآن أمام سلطة تشريعية منفصلة قائمة بذاتها.

وأكدت أن اللجنة عملت وفقًا لمادة دستورية واضحة بأحقية المواطن في الرعاية السكنية، مضيفة أنه من حق المحكمة الدستورية القبول أو الاعتراض فهذا حقهم.

وأكدت الهاشم حرصها على حصول المرأة على سكن وعدم حرمانها من الرعاية وأنها ما زالت ضد توفير الحكومة للعمارات لهم

وقالت إن الكويتية غير المتزوجة تمنح مكافأة مساعد مسن بقيمة ٥٠٠ دينار وأن حالات الشقق في حالة يرثي لها و(السكنية) متكاسلة وعندما قررت تبني الموضوع بنت وحدات في مكان بمنتصف الصحراء. وطالبت الهاشم بدمج المجتمع وليس عزله وأن توفير عمارات مخصصة في مدينة صباح الأحمد سيعزل المواطنات عن المجتمع مضيفة «إذا لا تريدون ذلك إعطوا المرأة قرض السبعين ألفا وهي تبني بيتها ما سيشجع القطاع الخاص»

وطالبت الهاشم الحكومة بتنفيذ مشاريع متكاملة صالحة للسكن مؤكدة أنها رأت شخصيًا أن شقق صباح السالم تحتاج إلى صرف ما يقارب من 10 إلى 15 ألفا عليها لكي تصبح صالحة للسكن.

وختمت الهاشم أن اجتماع اللجنة المقبل سيكون في 19 ابريل بحضور ممثلي بنك الائتمان ووزيرة الإسكان للانتهاء من هذا الموضوع ورفعه إلى مجلس الأمة.

■ الهاشم: العدالة الاجتماعية تتطلب منح الحقوق ذاتها للمرأة والرجل إذا كانت هناك مساواة

■ توفير عمارات في مدينة صباح الأحمد سيعزل المواطنات عن المجتمع

جانب من اجتماع لجنة المرأة والأسرة

■ شقق صباح السالم تحتاج لما يقارب من 10 إلى 15 ألفا لكي تصبح صالحة للسكن

■ اللجنة أضافت تعديلا لقانون القرض الإسكاني بإضافة المرأة المسنة التي لم يسبق لها الزواج

■ المرأة التي لم يسبق لها الزواج يتم إعطاؤها القرض مع أخرى من أقاربها من الدرجة الأولى أو الثانية

■ يشترط على المواطن المتزوج من أجنبية ثبوت استمرار الزواج 5 سنوات ووجود أبناء

تتمات

واشنطن

بين الولايات المتحدة والكويت ، تمضي قدماً ، مؤكدا انها ستعزز بشكل كبير قدرات القوات المسلحة الكويتية للدفاع عن وطنهم وشعبهم ضد أي تهديدات.

ولفت الى ان البلدين لديهما برنامج حافل قبل انعقاد الجلسة القادمة من الحوار الاستراتيجي ، والذي ستستضيفه الكويت لاحقاً هذا العام، موضحا ان التعاون الدبلوماسي بين الولايات المتحدة والكويت يسعى ايضاً إلى تسوية النزاع القائم في مجلس التعاون الخليجي ، معربا عن تقديره لجهود صاحب السمو الأمير ، لاستعادة وحدة دول مجلس التعاون الخليجي ، وهو أمر ضروري ، موضحا ان بلاده ستواصل بذل جهد دبلوماسي رفيع المستوى لجعل تلك الوحدة حقيقة واقعة. ونأمل أن تكون هناك قمة أمريكية – خليجية قريباً ، مضيفا علينا زيادة التعاون بين الولايات المتحدة والدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع التهديدات والتحديات الإقليمية ، ومنها ردع الأنشطة الخبيثة لإيران في المنطقة. كما يمكننا أن نحقق ضغطا دبلوماسيا على نظام كوريا الشمالية للمساعدة في تحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

أضاف ان الولايات المتحدة والكويت تقومان معا بمحاربة الإرهاب ، واتخاذ مزيد من الخطوات لوقف تمويل الإرهاب ، مشيرا الى تشاورهما المستمر حول الممارسات الكفيلة بتحسين بيئة الأعمال والاستثمار ، ورفع معدلات حماية حقوق الملكية الفكرية للمبدعين والمبادرين الكويتيين وأيضا لمن يرغبون بالاستثمار هنا.

وأكد السفير الأمريكي أن هذه السنة كانت مثمرة في تاريخ العلاقات الأمريكية – الكويتية ، وتوجتها زيارة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد إلى البيت الأبيض في شهر سبتمبر الماضي ، فلقد وضعنا لأنفسنا أهدافا طموحة واستطعنا تحقيقها.

أضاف : نعرف أيضا أنه يمكننا تعزيز هذه العلاقات من أجل شعبينا ، موضحا ان مجموعات العمل المنبثقة عن الحوار الاستراتيجي الذي انشأناه قبل 18 شهراً ، مشغولون في دفع عجلة التعاون في مجالات الدفاع والأمن والتجارة والاستثمار والشؤون القنصلية ، وبالطبع التعليم .

وشدد على ان وفدا الكويت والولايات المتحدة لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يعملان بشكل فعال معا ، وقال إنه من بين الجميع، يعي الكويتيون قوة مجلس الأمن الدولي لما فيه خير الدول.

واشار الى ان احتفالية هذا العام تسلط الضوء على العلاقات التعليمية المستمرة منذ عقود بين بلدينا تحت شعار «أدرس في أمريكا لتنجح في الكويت» ، مؤكدا أن التعليم يعتبر واحد من أقوى الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والكويت .

الجبري

والمسابقات على كل مستوياتها الإقليمية والعربية والدولية ، مؤكدا ان الدولة وبتوجيهات سامية لن تألو جهدا بتوفير كل متطلبات الشباب ، وما يحتاجونه من دعم ومقومات للقيام بأنشطتهم وصقل هواياتهم ومواهبهم في بيئة متكاملة ومحفزة.

وأوضح أن البيئة المتكاملة والمحفزة للشباب تساهم في تمكينهم من إطلاق العنان لأفكارهم وإبداعاتهم في جميع الميادين والمجالات ، لأنهم ثروة الوطن والركيزة الأساسية للكويت العزيزة حاضرا ومستقبلا.

وتوجه الوزير الجبري بوافر الشكر وخالص التقدير لوزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح الصباح ، على ما قام به من جهود وطنية مثمرة توجت بهذا الصرح الرياضي الكبير ، كذلك إلى نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح ، وإلى فريق العمل في الديوان الأميري للجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلوها في هذا المشروع.

كما تقدم بالشكر الى رئيس فريق العمل ورئيس الشؤون المالية والإدارية بالديوان الأميري عبدالعزيز اسحق ، على كل الجهود في إنجاز هذا الصرح الرياضي المتميز ، الذي أدخل السعادة والفرح إلى نفوس شباب الكويت.

يذكر أن مدينة الكويت للمحركات التي افتتحت أمس الأربعاء برعاية وحضور سمو أمير البلاد ، تعتبر معلما من الطراز العالمي ووجهة عالمية لرياضة المحركات وتقع جنوب البلاد بمنطقة عريفجان على طريق 40.

وتم إنجاز المشروع الذي يقع على مساحة 2,6 مليون متر مربع بإشراف الديوان الأميري ، وبفترة قياسية لم تتجاوز 14 شهرا وروعيت فيه المستويات العالمية للأمن والسلامة.

الجراح

تشكيل هذه اللجنة برئاسة وكيل وزارة الداخلية بالإنابة الفريق عصام النهام ، وعضوية كل من مدير الإدارة العامة لمتابعة شؤون المجالس واللجان الوزارية اللواء ماجد الماجد ، ومدير إدارة التخطيط والتنظيم العقيد خالد الطريجي ، ومدير إدارة الفتوى والإعداد العقيد مشعل النمار ، ومدير إدارة شؤون الضباط العقيد مشعل الخميس.

أما المادة الثانية فتنص على أن تختص اللجنة بإعادة النظر في القرار الوزاري رقم 303/2018 بشأن ترقيات الضباط.

من جهتها أعلنت وزيرة الدولة لشؤون الاسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات الدكتورة جنان بوشهري ، ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية تعمل حاليا على تنفيذ وانجاز اكثر من 25 مشروعا نوعيا ، مبينة ان اعمال المؤسسة تبلغ حاليا 911 مليون دينار .

وأوضحت بوشهري في تصريح للصحفيين على هامش توقيع عقد تنفيذ انجاز مشروع «شرق نيماء» ، مع شركة «المقاولون العرب – الكويتية» ، بقيمة 46 مليون دينار ، بمدة تنفيذ تصل الى 913 يوما ان «السكنية» استكملت جميع الأعمال المطلوبة منها بموجب الخطة الإسكانية للسنة المالية 2017/2018 ، وستبدأ اعتبارا من الأسبوع المقبل مناقشة واعتماد وتنفيذ خطتها للسنة 2018/2019.

وأوضحت ان توقيع عقد تنفيذ مشروع شرق نيماء المخصص للمشمولين بالقانون 2 لسنة 2015 والمخصص لمن باع بيته ، يؤكد التزام المؤسسة بتنفيذ القانون والقيام بدورها وفقا لخطتها الإسكانية المعتمدة وبرنامجها الزمني المقرر للسنة المالية 2017/2018.

وأوضحت ان المشاريع الجاري تنفيذها حاليا اضافة الى المشروع الذي تم توقيع عقده أمس ، هي المشاريع التي يقوم المقاولون بتنفيذها كمشاريع إنشاء الطرق الرئيسية والجسور والأنفاق والبنى التحتية في جنوب المطلاع والسكن العمودي ، والبنى التحتية في قطاعين بمدينة جابر الأحمد ، اضافة الى أعمال البنى التحتية والمباني العامة في مدن ومناطق جنوب وغرب عبدالله المبارك والوفرة والوفرة القائم وصباح الأحمد وأبوحليفة.

وذكرت ان المؤسسة طرحت خلال شهر مارس الجاري عددا من المناقصات لاستكمال تنفيذ مشاريعها ، من بينها إنشاء المساكن منخفضة التكاليف وتصميم وتنفيذ 4 محطات تحويل رئيسية لازمة لتشغيل جميع القطاعات بمدينة جنوب المطلاع السكنية.

وأفادت بأن القادم من الأيام سيشهد متابعة طرح مشروع السكن العمودي للكويتيات الأرامل والمطلقات والمتزوجات من غير كويتي، في مدينة جنوب صباح الأحمد م، وضحة أن المرحلة الأولى منه ستشهد توفير 1110 شقة اضافة إلى تصميم قطاعات من المدينة لطالبي الرعاية السكنية إلى جانب المحاور الخدمية والاستثمارية لتصبح مدينة نموذجية متكاملة.

بدورها أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح تعليماتها ، بتجهيز رواتب دعم العمالة لشهر إبريل المقبل بشكل فوري ، حتى لا يتكرر خطأ الصرف والتأخير الذي حدث في شهر مارس الجاري .

في سياق آخر كشفت الوزيرة الصبيح ، أن قرار دمج «الهيئة العامة للقوى العاملة» وبرنامج «إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة» ، سيصدر في نهاية ابريل المقبل ، لا سيما انه تم دمج الميزانية وتسكين الشواغر.

وأوضحت الصبيح في تصريح للصحفيين أمس ، عقب افتتاح مركز تنمية المجتمع بمنطقة جابر الأحمد ، أنه سيتم تعيين المدير العام لهيئة «القوى العاملة» في غضون شهرين ، مبينة أن توحيد رواتب الموظفين قيد البحث في ديوان الخدمة المدنية وننتظر صدور القرار.

وأوضحت أن المركز الذي تم افتتاحه يعد الحادي والعشرين ، ضمن سلسلة مراكز تنمية المجتمع ، ويقدم العديد من الخدمات المجانية مثل تنظيم وإقامة ندوات ومحاضرات ومعارض للأسر المنتجة ، على أن يعود ريع تلك الأنشطة لصالح هذه الأسر بما يسهم في رفع مستواها المعيشي.

بدورها أكدت مديرة إدارة تنمية المجتمع بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل نادية العازمي ، أن هذا المركز يعد الأول من نوعه في «جابر الأحمد» ، ويعمل على خدمة هذه المنطقة.

وكشفت العازمي عن فتح المركز التسويقي الأول في منطقة «المنقف» ، وذلك ضمن خطة «تنمية المجتمع» ، التي تشمل تشغيل كل المباني الخاصة بوزارة الشؤون والتي تتبع عملها.

وذكرت أنه تم تسجيل فرق العمل التطوعي ، البالغ عددها 140 فرقة متخصصة في قاعدة بيانات الإدارة ، والتي تعمل بدورها حاليًا على تحديث بيانات الفرق كافة .

العدساني

والمبلغ المتبقي من المليارات الثلاثة المسحوبة من الاحتياطي العام.

في موضوع آخر أكد العدساني أن تقديرات الحكومة للميزانية العامة للدولة بمبلغ 20 مليار دينار غير صحيحة ، بدليل انهم قدموا في لجنة الميزانيات رقمًا آخر بمبلغ 21 مليارًا ونصف المليار دينار.

وبين أن الحكومة تصرف على الميزانية أكثر مما هو مقدر فيها ويتم السحب من حساب العهد الذي تضخم من 196 مليون دينار في السنة المالية 1993 / 1994 إلى أن وصل 6 مليارات دينار حاليًا .

وأكد أن هناك تجاوزات وعدم مبالاة وأمورًا يجب معالجتها إما محاسبيًا أو باتخاذ الإجراءات القانونية والإحالة للنيابة العامة، لافتا إلى التجاوزات والاختلاسات التي حصلت في مكتب لندن وأحيلت إلى النيابة العامة .

وشدد على أنه من المفترض أن تتم معالجة حسابات العهد سنويًا وعدم تركه يتراكم سنويًا ككرة الثلج ما يؤثر سلبًا على الحساب الختامي .

مصر

بينما انسحب آخرون، مما حدا ببعض رموز المعارضة إلى الدعوة لمقاطعة الانتخابات.

ومن المقرر أن تعلن النتائج النهائية الاثنين المقبل، بحسب وسائل إعلام محلية.

ومع ترجيح احتمال فوز السيسي يقول محللون إن نسبة المشاركة ستكون المؤشر لمدى شعبيته.

وقد بلغت نسبة المشاركة 47 في المئة في الانتخابات السابقة التي جرت عام 2014، وحصل فيها السيسي على نحو 97 في المئة من الأصوات.

وقالت متحدثة باسم حملة السيسي لبي بي سي إن العملية الانتخابية «كانت ديمقراطية مليون في المئة».

وترى المتحدثة أن الدليل على ذلك هو أن «كل المصريين، بمن فيهم أعداد كبيرة من الشباب والشيوخ، خرجوا للتصويت».

وقالت الهيئة الوطنية للانتخابات إنها ستعمل على «تطبيق أحكام القانون ، في شأن توقيع غرامة مالية على الناخبين الذين يتخلفون عن الإدلاء بأصواتهم».

وفي مؤتمر صحفي، قال المستشار محمود الشريف، نائب رئيس الهيئة «ستحاسب وسائل الإعلام المروجة للشائعات ، وإن غرامة عدم التصويت منصوص عليها في القانون ولم تستحدثها الهيئة، وبحسب القانون فإن كل من يتخلف يُعاقب بغرامة 500 جنيه».

غزة تحشد

ويُحيي الفلسطينيون، في 30 مارس من كل عام، ذكرى يوم الأرض، عبر فعاليات وتظاهرات في شتى مناطق وجودهم، خصوصا في مناطق التماس المباشر مع الاحتلال. ويبدو الواقع هذا العام مختلفا، خصوصا مع الدعوة للمشاركة في مسيرة العودة التي توجد فيها كل الفصائل والقوى الوطنية.

روسيا : عمليات

دوما، وهي المدينة الرئيسية في الغوطة الشرقية، لا تزال تحت سيطرة مقاتلين من المعارضة.

وكان جيش الإسلام قد جدد تمسكه بالبقاء بمدينة دوما ورفضه تهجير سكانها، مؤكدا أن المفاوضات مع روسيا ما زالت مستمرة كما الهدنة أيضا وبموعد زمني مفتوح.

وفي هذه الأثناء، تعيش دوما أياما حاسمة أو «هدوء ما قبل العاصفة» بانتظار التوصل لاتفاق مع روسيا يقضي ببقاء جيش الإسلام فيها وعدم تهجير أي من سكانها، أما في حال تعثر الاتفاق فلا خيار سوى التصعيد، بحسب ما أكد جيش الإسلام.

ولعل هذا التصعيد غير مستبعد من قبل النظام السوري ومن خلفه روسيا أيضا.

من جهته، لا يزال النظام يدفع بتعزيزاته العسكرية، محلقاً المدينة، استعدادا لعملية وصفها مقربون من الأسد بالضخمة رغم أن المدينة يعيش فيها نحو مئتي ألف مدني.

وفي هذا السياق، قال مسؤول موالٍ للنظام، طلب عدم ذكر اسمه، إن الوضع يمر بمرحلة حاسمة، مضيفاً لرويترز «سيكون هذان اليومان حاسمين»، دون تقديم مزيد من التفاصيل.

يذكر أن قوات النظام سيطرت على معظم الغوطة الشرقية في عملية بدأتها في 18 فبراير. وقال رجال إنقاذ والمرصد السوري إن أكثر من 1600 شخص قتلوا في بعض من أعنف عمليات القصف في الحرب وأصيب الآلاف.

وكان نحو مليوني شخص يقطنون الغوطة الشرقية قبل القتال، وكانت المنطقة مركزا صناعيا وتجاريا قبل الحرب، وكانت المناطق الريفية في الغوطة هي المصدر الرئيسي لسكان العاصمة للمنتجات الطازجة ومنتجات الألبان.

الويزري : طلبت

النواب في قضية دخول المجلس .

وقال الويزري إن «تصريحات رئيس المجلس غريبة وعجيبة عندما وصف الشكوى بالسخيفة» ، مضيفا : «عيب هذا الطرح، أنا اشتكيت عليك بصفتك، ولم أتعود أن أشتكي على الناس بأشخاصهم» .

وتابع : «خلال رئاستك صدرت توصيات من الأمم المتحدة بحق القوانين المسيئة والتي تقمع الحرية الصادرة في عهدك، لا يجوز أن تخرج منك تصريحات وأنت بهذا المنصب ، واتهاماتك لي لم تتوقف ، ويجب أن تكون لتصريحاتك حصانة لفظية» .

وشدد الويزري على أنه «لا يوجد خلاف شخصي مع رئيس المجلس ، بل على إدارته الجلسات ، ولا تصور الأمر وكأنك الحامي لسمعة الكويت، بل أنا أكثر اهتماما منك بالكويت وسمعتها» .

ومضى قائلا : «إذا تأكدت أن وزارة الخارجية بطواقمها في سويسرا ، كانت تدافع عن أخطاء وسلوك مرزوق الغانم فسيكون لي حساب مع وزير الخارجية» .